اتفاقية خدمات رئيسية

1 مستندات العلاقة

تحتوي مستندات العلاقة على الاتفاقية الكاملة بين الطرفين فيما يتعلق بالمعاملات المنصوص عليها في مستندات العلاقة وتحل محل جميع الاتفاقيات السابقة بين الطرفين فيما يتعلق بالخدمات.

2 الصلاحية

يجوز للبنك الاعتماد على صلاحية كل شخص تم تعيينه كشخص مفوض من قبل العميل (أو أي طرف مفوض حسب الأصول من قبل العميل للتصرف نيابة عنه) لإرسال المراسلات أو التعليمات أو تنفيذ جميع الإجراءات (بما في ذلك تفويض صلاحياتهم) حتى يتلقى البنك إشعاراً كتابياً، بالشكل المقبول للبنك، بأي تغيير يتم إجراؤه على الشخص المفوض وأن يكون قد أتيح للبنك فرصة معقولة للتصرف وفقاً لذلك.

3 الاتصالات والتعليمات وإجراءات الأمان

3.1 سوف يمتثل الطرفان لإجراءات الأمان. ويتبع العميل إجراءات الأمان عند الوصول إلى قنوات الاتصال وإصدار التعليمات أو الاتصالات عبر هذه القنوات. ويتبع البنك إجراءات الأمان عند تلقي هذه التعليمات أو الاتصالات لتحقق من سريانها. ولا يلتزم البنك بالقيام بأي شيء خارج إجراءات الأمان لتحديد صلاحية أو هوية أي شخص يرسل تعليمات أو اتصالات نيابة عن العميل والاعتماد عليها.

3.2 يكون العميل مسؤولاً عن دقة واكتمال وصحة إرسال تعليماته وضمان تحقيقها للغرض المقصود للعميل، بما في ذلك عندما يطلب العميل من البنك إحالة المعلومات إلى طرف خارجي.

3.3 لا يكون البنك مسؤولاً أمام العميل عندما يختار البنك الامتثال لهذه التعليمات ويجب على العميل اتخاذ خطوات معقولة لضمان أن تعليماته لا تؤدي إلى أي مطالبة ضد البنك. لا يكون البنك مسؤولاً عن الأخطاء أو حالات التقاعس التي يرتكبها العميل ويجوز له التصرف بناءً على أي تعليمات بالرجوع إلى رقم التعريف المصرفي أو رقم الحساب فقط حتى لو تم تقديم اسم البنك أو الحساب.

3.4 إذا شك البنك في قانونية التعليمات أو مصدرها أو تفويضها، فإنه يتخذ الخطوات التي يراها مناسبة للتحقيق في الأمر. إذا نتج عن هذا التحقيق أو إذا كان من المحتمل، حسب تقدير البنك، أن يؤدي إلى رفض التعليمات أو تنفيذها خارج تاريخ القيمة الساري أو أي فترة زمنية أخرى متفق عليها، سيخطر البنك العميل في أقرب وقت ممكن عملياً.

3.5 يبذل البنك جهوده المعقولة للامتثال لأي طلب يقدمه العميل لتغيير التعليمات أو إلغائها، ، وبناء على قيام البنك ببذل ، هذا المجهود يكون العميل مسؤولاً عن أي خسائر تتعلق بهذه التعليمات.

3.6 إذا قبل البنك تعليمات صادرة يدوياً (أي تعليمات لم تقدم من خلال قنوات الاتصال، باستثناء، على سبيل المثال، عبر الهاتف أو الفاكس أو التسليم باليد)، عندئذٍ، وشريطة أن يتصرف البنك وفقاً لإجراءات الأمان السارية، يكون العميل مسؤولاً عن أي خسائر متعلقة بذلك.

3.7 مع عدم الإخلال بالأحكام بالبنود من 3.1 إلى 3.6 وعملاً بها، إذا تصرف البنك بناءً على تعليمات يدعي العميل أنها غير مصرح بها، يكون البنك مسؤولاً وحده دون غيره عن التصرف بناءً على هذه التعليمات إذا:

(أ) لم يتمكن البنك من إثبات أنه تصرف وفقا لإجراءات الأمان، أو

(ب) أثبت البنك أنه تصرف وفقاً لإجراءات الأمان، لكن يمكن للعميل إثبات أن التعليمات غير المصرح بها لم تكن ناشئة بسبب شخص (1) مكلف في أي وقت بالتصرف نيابة عن العميل فيما يتعلق بالتعليمات أو إجراءات الأمان السارية أو (2) حاز حق الوصول إلى مباني العميل أو المعدات أو الأنظمة أو مرافق الإرسال أو (3) حاز المعلومات (مثل الرموز وكلمات المرور) التي سهلت خرق إجراءات الأمان من مصدر يتحكم فيه العميل.

ما لم يتم استيفاء أحد الشروط المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذا البند، يحق للبنك إنفاذ أو الاحتفاظ بالمدفوعات من العميل فيما يتعلق بهذه التعليمات.

3.8 يجوز للبنك تعليق قنوات الاتصال التي يوفرها البنك للصيانة أو لأي سبب آخر إذا رأى بشكل معقول أنه من الضروري القيام بذلك. ويقدم البنك للعميل إشعاراً مسبقاً معقولاً بالتعليق حيثما يكون ذلك عملياً.

4 الأرصدة الدائنة والمدينة

4.1 في حالة إيداع رصيد دائن في الحساب عن طريق الخطأ أو إذا كان الحساب يتوقع تلقي الأموال، ولم يتم تلقي تلك الأموال أو تم رفض تحويل الأموال الأساسي، يجوز للبنك رفض هذا الإيداع بشكل كلي أو جزئي بما في ذلك أي فائدة مستحقة عليه، وإجراء القيد المناسب في الحساب، وباستثناء في حالة خطأ البنك، والخصم أو المطالبة بالسداد الفوري لأي خسائر يتكبدها البنك فيما يتعلق بذلك، حسب ما هو مناسب .

4.2 البنك غير ملزم بتنفيذ تعليمات:

(أ) من شأنها أن تؤدي إلى أن يكون الحساب (1) مسحوباً على المكشوف دون موافقة البنك أو (2) يتجاوز أي تسهيل سحب على المكشوف متفق عليها أو موصى به؛ أو

(ب) في الحالات التي يخضع فيها الحساب إلى حق طرف خارجي من الغير تم إنفاذه.

4.3 إذا قدم العميل تعليمات متعددة من شأنها أن تؤدي في مجملها إلى أن يصبح الحساب مسحوباً على المكشوف أو يتجاوز التسهيل المتفق عليه أو الموصى به، يجوز للبنك أن يقرر الأمر الذي يتم بموجبه إجراء هذه الخصومات وما إذا كان سيصبح أي منها كلياً أو جزئياً.

4.4 إذا كان الحساب مسحوباً على المكشوف دون موافقة البنك أو إذا تم تجاوز حد السحب على المكشوف لأي سبب من الأسباب، يلتزم العميل على الفور بتحويل أموال مقاصة كافية حتى يصبح هذا الحساب دائناً أو ضمن حد السحب على المكشوف.

لا يعرض البنك على العميل بموجب هذه الاتفاقية أو يوافق على زيادة أي تسهيل سحب على المكشوف، ويمكن للبنك، ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاقية يحررها البنك والعميل، إلغاء أي تمديد للائتمان في أي وقت.

5 كشوف الحسابات

يخطر العميل البنك، في أقرب وقت ممكن عملياً، وفي جميع الأحوال خلال 30 يوماً من تسليم كشف حساب أو تقرير بالمعاملات، بأي أخطاء في ذلك البيان أو التقرير. يجوز للعميل تقديم الإشعار بعد هذه الفترة، ومع ذلك، لن يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة ناتجة عن تأخر العميل في تقديم هذا الإشعار..

6 الفائدة

تستحق أي فائدة أو يجوز تطبيق أي فائدة سلبية، إذا كان ذلك ينطبق على العميل، على الرصيد الدائن المعمول به لأي حساب في الأيام وبالسعر الساري لتلك الأيام كما هو موضح في أي دليل ذي صلة أو وفقاً لما قد يتفق عليه البنك والعميل من حين لآخر.

ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يجوز للبنك تغيير هذه الأسعار ويخطر البنك العميل بهذه التغييرات أو يتيحها بأي طريقة أخرى. ويقر العميل، حسب الاقتضاء:

(أ) أنه يجوز أن تكون مدفوعات الفائدة التي يدفعها البنك صافية من الضرائب وخاضعة للخصم أو الاقتطاع؛ و

(ب) في حال تم اقتضاء فائدة سلبية على العميل، يجوز للبنك أن يخصم من أي حساب أي فائدة يتم فرضها على هذا الحساب كيفما ومتى أصبحت مستحقة، وستكون هذه المدفوعات خالية من أي خصم أو اقتطاع من الضرائب أو الرسوم الأخرى بحيث يتلقى البنك المبلغ الكامل لهذه الفائدة.

7 حق الضمان

يحظر على العميل منح أي حق ضمان على حقوقه أو نقلها أو التنازل عنها فيما يتعلق بأي حساب دون موافقة كتابية مسبقة من البنك، ولا يجوز حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول.

8 المقاصة

يجوز للبنك مقاصة أي من التزامات العميل المستحقة للبنك والتي تكون مستحقة وواجبة السداد مقابل أي التزامات على البنك مستحقة للعميل.

9 التعهدات والضمانات والإقرارات

9.1 يتعهد كل طرف ويضمن، فيما يخصه وحده، ما يلي:

(أ) أنه تأسس حسب الأصول أو، إذا لم يكن الطرف شخصاً اعتبارياً، أنه مؤسس وقائم حسب الأصول بأي طريقة أخرى بموجب قوانين الولاية القضائية

Document Number: GC-0001-220809-AR. HSBC Group © All rights reserved.
MSA

لتأسيسه أو إنشاءه؛

(ب) أن لديه جميع الصلاحيات المؤسسية أو ما يعادها والأهلية القانونية واللازمة لتحرير وتقديم وتنفيذ التزاماته بموجب مستندات العلاقة؛

(ج) أن تنفيذ وأداء مستندات العلاقة من قبله لن ينتهك وثائقه التأسيسية أو وثائقه التنظيمية أو لوائحه الداخلية أو شروط أي عقد جوهري أو أي أداة أخرى يكون طرفاً فيها أو يلتزم بها أو أي واجب أو التزام أو تقييد أو حظر مفروض عليه بموجب أي قانون؛ و

(د) أن شروط مستندات العلاقة تشكل التزامات قانونية وسارية وملزمة وقابلة للإنفاذ ضده.

9.2 يتعهد العميل بما يلي:

(أ) الامتثال لجميع الطلبات المعقولة للبنك اللازمة لتزويد العميل بالخدمات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تزويد البنك على الفور بجميع الوثائق والمعلومات الأخرى التي يطلبها بشكل معقول من حين لآخر فيما يتعلق بأي حساب أو خدمات. ويجوز للبنك الاعتماد على الوثائق والمعلومات المقدمة حتى يخطر العميل البنك كتابياً بأي تغييرات ويكون البنك قد حظي بفرصة معقولة للتصرف بناءً عليها؛

(ب) وإخطار البنك في أقرب وقت ممكن إذا علم بأي سرقة أو احتيال أو نشاط غير قانوني أو خسارة أو ضرر أو سوء استخدام آخر فيما يتعلق بالخدمات أو فيما يتعلق بأي وثائق أو تعليمات أو اتصالات أو أداة دفع ذات صلة.

10 الأداء والمسؤولية

10.1 يقوم البنك بأداء التزاماته بموجب مستندات العلاقة مستخدماً مستوى المهارة والعناية التي تعتبر معقولة تجارياً بالرجوع إلى معايير وممارسات الصناعة المصرفية.

10.2 لا يتحمل أي طرف المسؤولية عن:

(أ) أي خسارة تبعية أو عرضية أو غير مباشرة بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الغرامات أو العقوبات أو الأضرار العقابية؛ أو

(ب) أي خسارة مباشرة أو غير مباشرة لـ (1) الربح (الفعلي أو المتوقع) أو (2) الشهرة أو (3) الفرص التجارية، سواء أكانت متوقعة من عدمه، حتى لو أخبر أحد الطرفين الآخر بإمكانية حدوث هذه الخسارة أو الضرر.

10.3 يجوز للبنك أن يعمل من خلال فروع في بعض الولايات القضائية. أي التزام من جانب البنك فيما يتعلق بأي حساب سيكون قابلاً للإنفاذ فقط في الولاية القضائية التي يعمل فيها ذلك الفرع. ولن تكون التزامات البنك قابلة للإنفاذ في أو ضد فرع أو عضو آخر في المجموعة.

10.4 البنك مطالب فقط بأداء التزاماته بالعملة التي تحدد بها تلك الالتزامات. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابياً، يجوز للبنك، أو أي وسيط يختاره البنك بشكل معقول، إجراء أي تحويل للعملة فيما يتعلق بممارسة حقوقه والتزاماته وفقاً لمستندات العلاقة، باستخدام أسعار الصرف المعقولة في السوق ذات الصلة في الوقت ومقابل حجم ونوع معاملة الصرف الأجنبي.

10.5 لا يكون الطرفان مسؤولين عن أي خسارة ناتجة عن أحداث القوة القاهرة. وإذا تم منع أي من الطرفين أو عضو في المجموعة أو تأخر في أداء أي من التزاماته بموجب مستندات العلاقة بسبب حدث قوة قاهرة، يخطر هذا الطرف في أقرب وقت ممكن عملياً الطرف الآخر بوجود حدث القوة القاهرة. ويعلّق واجب:

(أ) البنك أو واجب أي عضو في المجموعة للتصرف بناءً على أي تعليمات أو اتصال أو أداء أي التزام، و

(ب) العميل لأداء أي التزام؛

إلى الحد وطالما يتم منع ذلك الطرف أو تقييده من القيام بذلك نتيجة حدث قوة قاهرة.

10.6 يجوز للبنك التعاقد مع مقدمي البنية التحتية لتقديم الخدمات وبناءً عليه تخضع هذه الخدمات لقواعدهم ولوائحهم بالإضافة إلى إرشادات وإجراءات الهيئات التنظيمية أو الصناعية ذات الصلة. لا يكون البنك ولا أي عضو آخر في المجموعة مسؤولاً عن أي خسارة يتم تكبدها نتيجة لتصرفات مقدم البنية التحتية، لكنه يقدم مساعدة معقولة تجارياً للعميل في استرداد أي خسارة من هذا النوع.

10.7 يعوض العميل البنك وأي عضو آخر في المجموعة بالكامل عن أي خسارة مباشرة تنشأ عن أو فيما يتعلق بطرف خارجي من الغير يقدم مطالبة أو طلباً ضد البنك أو أي عضو آخر في المجموعة نتيجة قيام البنك أو أي عضو آخر في المجموعة بمعالجة تعليمات أو أداء التزاماته بأي طريقة أخرى بموجب هذه الاتفاقية وفقاً لمستندات العلاقة إلا بالقدر الذي يكون به مرد هذه الخسارة إلى الإهمال أو سوء التصرف المتعمد من جانب البنك.

10.8 لا يلتزم العميل ولا البنك ولا أي عضو في المجموعة بأداء أي من التزاماته بموجب مستندات العلاقة، إذا كان القيام بذلك سيؤدي إلى قيام ذلك الطرف بخرق أي قانون.

11 الرسوم والتكاليف

11.1 يدفع العميل الرسوم البنكية فيما يتعلق بالخدمات.

11.2 يجوز للبنك تغيير الرسوم إما بتقديم إخطار معقول إلى العميل أو فوراً بموافقة العميل.

11.3 مع مراعاة أي اتفاق مبرم بين العميل والبنك، يجوز للبنك أن يخصم الرسوم المستحقة على العميل لصالح البنك من أي حساب.

11.4 ما لم ينص على خلاف ذلك، فإن جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند 11:

(أ) لا تشمل القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الاستخدام أو السلع والخدمات أو الأعمال أو الطوابع أو أي ضرائب أو رسوم مماثلة قد تكون مطبقة ؛ و

(ب) سيكون سدادها صافياً وخالياً من أي خصم أو اقتطاع بسبب أو على حساب الضريبة أو المقاصة أو الدعوى المقابلة أو الرسوم الأخرى بحيث يتلقى البنك هذه المبالغ بالكامل.

11.5 إذا كان مطلوباً إجراء خصم أو اقتطاع للضريبة أو حسابها بموجب القانون، يزداد مبلغ الدفعة إلى مبلغ يكون بعد إجراء أي خصم أو اقتطاع مبلغاً مساوياً لمبلغ الدفعة الذي كان سيتم دفعه لو لم يكن الخصم مطلوباً.

12 التعديلات والتنازل

12.1 يجوز للبنك تعديل مستندات العلاقة بموجب إشعار كتابي يرسل للعميل. وتصبح هذه التعديلات سارية بعد مرور ما لا يقل عن 60 يوماً من تسليم هذا الإشعار.

12.2 على الرغم من أحكام البند 12-1، يجوز للبنك، من خلال إشعار كتابي يرسل للعميل، إجراء تعديلات على مستندات العلاقة في أي وقت من أجل الامتثال لأي قانون، والتي ستصبح سارية وفقاً لشروط هذا الإشعار. يبذل البنك جهوداً معقولة لإعطاء العميل إشعاراً مسبقاً بأكبر قدر ممكن في هذه الظروف.

12.3 لا يجوز لأي من الطرفين التنازل عن حقوقه أو نقل التزاماته بموجب مستندات العلاقة هذه دون الحصول على موافقة كتابية من الطرف الآخر، ولا يجوز حجب هذه الموافقة أو تأخيرها بشكل غير معقول. ومع ذلك، يجوز للبنك، دون الحصول على موافقة العميل، التنازل عن حقوق البنك و/أو تحويل التزامات البنك إلى:

(أ) أي عضو في المجموعة؛ أو

(ب) الى خلف البنك بعد الاندماج أو التوحيد أو التصرف في كل أو معظم أسهم البنك أو رأس ماله أو أصوله أو الأعمال التي تتعلق بها مستندات العلاقة،

شريطة ألا يؤثر هذا التنازل سلباً على تقديم الخدمات للعميل.

13 الإنهاء

13.1 يمكن لأي من الطرفين إنهاء أي من أو جميع مستندات العلاقة و/أو، في حالة البنك، سحب أي من أو جميع الخدمات أو إغلاق أي حساب بموجب تقديم إشعار كتابي مسبق مدته 30 يوماً للطرف الآخر. تصبح أي التزامات مستحقة للبنك مستحقة وواجبة السداد على الفور عند إنهاء شروط مستند العلاقة ذات الصلة.

13.2 يمكن لأي من الطرفين إنهاء أي من أو جميع مستندات العلاقة و/أو، في حالة البنك، سحب أي من أو جميع الخدمات أو إغلاق أو إيقاف أي حساب على الفور إذا ارتكب الطرف الآخر خرقاً جوهرياً؛ والذي يشمل، فيما يتعلق بالبنك، أي نشاط يقوم به العميل يعرض البنك أو أي عضو في المجموعة لخطر جوهري يتمثل في مخالفة التزاماته الخاصة بالامتثال.

13.3 لا يؤثر الإنهاء على أي حقوق أو التزامات مستحقة لأي من الطرفين فيما يتعلق بالبنود 1 و3.5 و10 و12.3 و13.1 و13.3 و14-20 ومرفق السرية والقواعد التنظيمية.

Document Number: GC-0001-220809-AR. HSBC Group © All rights reserved.
MSA

14 التنازل

في حالة إخفاق أي طرف أو تأخيره في ممارسة حق بموجب مستندات العلاقة، يجوز لهذا الطرف ممارسة هذا الحق لاحقاً. يجب أن يكون أي تنازل عن أي حق كتابياً ويقتصر على الظروف المحددة.

15 قابلية الفصل أو التجزئة

يعتبر كل بند من مستندات العلاقة قابل للفصل. إذا كان أو إذا أصبح أي بند غير قانوني أو غير سارٍ أو غير قابل للإنفاذ في أي ولاية قضائية أو فيما يتعلق بأي خدمة معينة، سيتم فصل هذا الحكم فقط في تلك الولاية القضائية المعينة أو فيما يتعلق بتلك الخدمة المعينة. تظل جميع الأحكام الأخرى سارية.

16 حقوق الغير

إلى أقصى قدر يجيزه القانون، لا يحق لأي شخص ليس طرفًا في مستندات العلاقة (بخلاف أعضاء المجموعة) إنفاذ أي من شروطها، دون النظر إلى ما إذا كان ذلك الحق منصوصًا عليه بموجب القانون.

17 الإشعارات

تكون الإشعارات الكتابية:

(أ) من البنك سارية إذا تم تسليمها إلى عنوان محدد من قبل العميل في نموذج الطلب؛ و

(ب) من العميل سارية إذا تم تسليمها إلى عنوان البنك المحدد في أحدث كشف حساب ذي صلة.

وفي كل حالة، يجوز لأي طرف، من وقت لآخر، تحديد عنوان آخر قد يحدده كتابياً إلى الطرف الآخر باعتباره محل تسليم الإشعارات وفقاً لمستندات العلاقة، بما في ذلك عنوان الإشعارات التي سيتم إرسالها إلكترونياً.

18 القانون الساري والاختصاص القضائي

18.1 تخضع مستندات العلاقة وأي التزامات غير تعاقدية تنشأ عنها أو تتعلق بها وتفسر وفقاً لقانون الولاية القضائية التي يتم فيها الاحتفاظ بالحساب ذي الصلة أو تقديم الخدمة ذات الصلة ما لم ينص على خلاف ذلك في أي مستند علاقة سارية.

18.2 ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يخضع الطرفان للاختصاص القضائي غير الحصري لمحاكم الولاية القضائية التي ينطبق القانون الحاكم عليها.

19 التوقيعات الإلكترونية

إذا أتاح البنك للعميل أي وسيلة إلكترونية وكان العميل يستخدم أي وسيلة إلكترونية لتقديم الموافقة على تقديم منتجات وخدمات البنك (بما في ذلك استخدام التوقيعات الرقمية أو الإلكترونية أو أي شكل آخر من أشكال الموافقة الإلكترونية)، سوف يشكل ذلك الاستخدام، مع مراعاة أي شروط وأحكام إضافية مقدمة إلى العميل قبل ذلك الاستخدام (حسب مقتضى الحال)، موافقة تامة وملزمة من العميل كما لو كان العميل قد قدم تلك الموافقة كتابياً.

20 التعريفات

- **الحساب:** يعني أي حساب سيتم فتحه أو تم فتحه من قبل العميل لدى البنك بموجب مستندات العلاقة.
- **المرفق:** يعني أي مرفق لجدول الخدمات أو اتفاقية الخدمات الرئيسية والذي يحدد شروطاً إضافية فيما يتعلق بالخدمات المعينة المقدمة.
- **الملحق**: يعني أي ملحق للمرفق والذي يحدد الشروط الإضافية فيما يتعلق بالخدمات المعينة المقدمة.
- **نموذج الطلب:** يعني أي نموذج يجب استكماله لتقديم طلب للحصول على خدمة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نموذج قبول العلاقة ونموذج تعديل الخدمات.
- **الشخص المفوض:** يعني أي شخص يتم تأكيده للبنك بأنه مفوض وفقاً للبند 2.
- **السلطة:** تعني أي هيئة قضائية أو إدارية أو تنظيمية أو أي حكومة أو وكالة عامة أو حكومية أو أداة أو سلطة وأي سلطة ضريبية أو أوراق مالية أو تبادل العقود الآجلة أو المحكمة أو البنك المركزي أو هيئة إنفاذ القانون أو أي وكلاء لهم والذين لهم ولاية قضائية على الطرف المعني أو أحد أعضاء مجموعته.
- **البنك:** يعني عضو المجموعة الذي يزود العميل بالخدمات على النحو المحدد في نموذج الطلب.
- **مرفق السرية والقواعد التنظيمية**: يعني المرفق الملحق باتفاقية الخدمات الرئيسية والذي يحدد التزامات كل طرف فيما يتعلق بالمعلومات السرية ومعلومات العميل والامتثال الضريبي.
- **لبند**: يعني، متى تم استخدامه في مستند العلاقة ولم يتم تعريفه أو تحديده بخلاف ذلك، بنداً في مستندمستند العلاقة هذه.
- **الاتصال:** يعني الاتصال (بأي شكل من الأشكال) بين العميل والبنك، والذي لا يتضمن أي تعليمات.
- **قنوات الاتصال**: تعني الأنظمة والمنصات وقنوات الاتصال التي تم تمكينها رقميًا (مثل HSBCnet) والتي يتم إتاحتها إلى العميل من وقت لآخر من أجل الوصول إلى الخدمات ذات الصلة بموجب مستندات العلاقة والشروط الأخرى ذات الصلة.
- **نشاط الامتثال:** يعني أي نشاط يقوم به البنك أو أي عضو آخر في المجموعة يعتبر ملائماً، والذي يتصرف بشكل معقول، للوفاء بالتزامات الامتثال المتعلقة بالكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها والوقاية منها والتوجيهات الدولية والوطنية وإجراءات المجموعة ذات الصلة و/أو توجيهات أي هيئة عامة أو تنظيمية أو صناعية ذات صلة بأي عضو في المجموعة.
- **التزامات الامتثال:** تعني التزامات أي عضو في المجموعة للامتثال لما يلي: (أ) القوانين أو التوجيهات الدولية والسياسات أو الإجراءات الإلزامية للبنك، (ب) أي طلب من السلطات أو الإبلاغ أو إعداد التقارير التجارية التنظيمية أو الإفصاح أو الالتزامات الأخرى بموجب القوانين، أو (ج) أي قوانين تتطلب من البنك التحقق من هوية عملائه.
- **المعلومات السرية:** تعني أي معلومات بشأن أو فيما يتعلق بأي من الطرفين أو أعضاء مجموعته والتي تم تلقيها أو الوصول إليها من قبل الطرف الآخر في سياق العلاقة التي أقامها وفقاً لمستندات العلاقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأعمال أو العمليات أو البيانات الشخصية أو عملاء الطرف المفصح أو أعضاء مجموعته وأحكام مستندات العلاقة.
- **الشخص المتصل:** يعني الشخص أو الكيان الذي يتم تقديم معلوماته (بما في ذلك البيانات الشخصية أو المعلومات الضريبية) من قبل العميل أو نيابة عنه إلى أي عضو في المجموعة أو يتلقاها أي عضو في المجموعة بأي طريقة أخرى فيما يتعلق بتقديم الخدمات وأي مالك أو شخص مسيطر أو مالك أساسي أو مالك مستفيد تابع للعميل يرى البنك، الذي يتصرف بشكل معقول، فيما يتعلق به أنه يلزم تقديم معلومات ضريبية إلى أي سلطة ضريبية للامتثال لالتزامات الامتثال لأي عضو في المجموعة.
- **شروط الدولة:** تعني، لكل ولاية قضائية ذات صلة، الشروط المحددة التي تكمل و/أو تعدل أي مستند علاقة.
- **العميل:** يعني الكيان أو الشخص الذي يتلقى الخدمات ويتم تحديده كعميل في نموذج الطلب.
- **معلومات العميل:** تعني البيانات الشخصية والمعلومات السرية و/أو المعلومات الضريبية الخاصة بالعميل أو الشخص المتصل أو فيما يتعلق بهما.
- **تشريع حماية البيانات**: يعني جميع قوانين حماية البيانات والخصوصية والقوانين الأخرى في شأن نفس الغرض أو غرض مماثل في جميع الولايات القضائية ذات الصلة والتي تنطبق على أحد الطرفين.
- **الرسوم**: تعني الرسوم القياسية للبنك أو أي رسوم أخرى يتم الاتفاق عليها على خلاف ذلك بين البنك والعميل، والتكاليف والأتعاب والفوائد والمصروفات بما في ذلك، عند إخفاق العميل في دفع أي مبلغ مستحق بموجب مستندات العلاقة، الفائدة وغرامة التأخر في السداد بالسعر الذي يحدده البنك، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، بتصرفه بشكل معقول وبحسن نية.
- **الجريمة المالية:** تعني غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرشوة والفساد والتهرب الضريبي والاحتيال والتهرب من العقوبات الاقتصادية أو التجارية و/أو الانتهاكات أو محاولات التحايل أو انتهاك أي قوانين أو لوائح تتعلق بهذه الأمور.
- **حدث القوة القاهرة:** يعني أي حدث خارج عن السيطرة المعقولة لطرف ما ويؤثر على قدرة ذلك الطرف على الامتثال لمستندات العلاقة، بما في ذلك على

Document Number: GC-0001-220809-AR. HSBC Group © All rights reserved.
MSA

سبيل المثال لا الحصر:

(أ) أي حدث طبيعي مثل الفيضانات أو العواصف أو الزلزال،

(ب) الحرب أو الاضطرابات المدنية أو أعمال الإرهاب،

(ج) الإجراءات الصناعية،

(د) القضاء والقدر،

(هـ) الإجراءات من قبل حكومة أو وكالة حكومية،

(و) تغيير القانون (أو تغيير في تفسير القانون)،

(ز) تعطل الطاقة أو المعدات أو انقطاعها، أو

(ح) الانقطاع أو الفشل أو التأخير عند تلقي أو التصرف بناءً على أي اتصال أو تعليمات والناجم عن مقدم البنية التحتية،

شريطة دائماً أن يكون أي عدم امتثال لمستندات العلاقة الناتجة عن هذا الحدث لا يمكن تجنبه من خلال ممارسة المهارة والعناية المعقولة تجارياً من قبل الطرف المتضرر والتي، في حالة البنك، قد تتضمن الاستعانة بخطة استمرارية الأعمال.

- **المجموعة**: تعني اتش اس بي سي هولدينجز والشركات التابعة لها والهيئات ذات الصلة والكيانات والمشاريع المرتبطة وأي فرع من فروعها.
- **مقدم البنية التحتية:** يعني أي طرف خارجي من الغير، باستبعاد المقاولين من الباطن أو وكلاء البنك، والذي يوفر بنية سوقية تحتية مشتركة ضرورية للطرف لأداء التزاماته بموجب مستندات العلاقة بما في ذلك أي اتصالات أو مقاصة أو تسوية أو نظام دفع أو بنك وسيط أو مراسل.
- **التعليمات:** تعني أي اتصال يتلقاه البنك فيما يتعلق بالخدمة والذي:

  (أ) يحتوي على المعلومات اللازمة للبنك لتنفيذ المدفوعات أو أي تصرف آخر نيابة عن العميل؛ و

  (ب) تم تقديمه أو، حسب تقدير البنك المعقول، يبدو أنه قد تم تقديمه من قبل شخص مفوض أو حسبما يتم إنشائه بخلاف ذلك من قبل العميل.
- **القانون**: يعني أي تشريع محلي أو أجنبي ساري أو قانون أو لائحة أو قرار رسمي أو قاعدة أو حكم أو مرسوم أو قانون طوعي أو توجيه أو نظام عقوبات أو أمر محكمة أو اتفاقية بين أي عضو في المجموعة وسلطة أو اتفاقية أو معاهدة بين السلطات والتي تنطبق على البنك أو أحد أعضاء المجموعة.
- **الخسارة:** تعني أي خسارة وأضرار ومسؤولية وتكاليف ومطالبات ومطالب ونفقات أياً كان نوعها سواء كانت متوقعة أم لا.
- **الاتفاقية:** تعني اتفاقية الخدمات الرئيسية هذه.
- **الطرف** يعني العميل أو البنك، والطرفان هما العميل والبنك.
- **البيانات الشخصية:** تعني أي بيانات تتعلق بالفرد وتسمح بتحديد هوية ذلك الفرد، وأي بيانات أخرى محمية بموجب تشريع حماية البيانات.
- **الأغراض:** تعني الظروف المتعلقة بمعالجة معلومات العميل ونقلها والإفصاح عنها من قبل البنك و/أو أعضاء المجموعة، على النحو المنصوص عليه في البند 2-2 من ملحق السرية والقواعد التنظيمية.
- **نموذج قبول العلاقة:** يعني نموذج الطلب الذي يوافق فيه العميل على تقديم الخدمات من قبل البنك.
- **مستندات العلاقة:** تعني (مرتبة حسب الأولوية) الوثائق الداعمة واتفاقية الخدمات الرئيسية، بصيغتها المعدلة أو المكملة من حين لآخر.
- **إجراءات الأمان:** تعني، فيما يتعلق بقنوات الاتصال، الإجراءات أو البروتوكولات الأمنية التي تحكم وصول العميل إلى هذه القنوات وتستخدم للتحقق من إنشاء التعليمات أو الاتصالات بينهما وفيما يتعلق بالتعليمات التي يتم الشروع فيها يدوياً، إعداد الإجراءات للتحقق من إنشاء تلك التعليمات.
- **نموذج تعديل الخدمة:** يعني نموذج الطلب الذي يوافق فيه العميل على تقديم أي خدمات إضافية من قبل البنك في أي وقت بعد تحرير نموذج قبول العلاقة.
- **الخدمات:** تعني الخدمات التي يقدمها البنك وأعضاء المجموعة بموجب مستندات العلاقة والمطلوبة في نموذج الطلب.
- **جدول الخدمات:** يعني جدولاً لاتفاقية الخدمات الرئيسية أو اتفاقية منفصلة بين الطرفين تتضمن صراحةً اتفاقية الخدمات الرئيسية وتتعلق بخدمة معينة.
- **الوثائق الداعمة:** تعني أي مستند أو اتفاقية أو نموذج طلب يطلب البنك بموجبها من العميل إبرامها فيما يتعلق بتلقي أو صيانة أي خدمات في ولاية قضائية معينة، بما في ذلك (بترتيب الأولوية) شروط البلد ونماذج الطلب والمرفقات والملاحق وجداول الخدمة.
- **السلطات الضريبية:** تعني السلطات الضريبية أو سلطات الإيرادات أو السلطات المالية أو النقدية المحلية أو الأجنبية.
- **المعلومات الضريبية:** تعني أي وثائق أو معلومات تتعلق، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالعميل وأي مالك أو شخص مسيطر أو مالك جوهري أو مالك مستفيد للعميل، يعتبرها البنك، الذي يتصرف بشكل معقول، أنها ضرورية للامتثال لالتزامات أي عضو في المجموعة تجاه أي سلطة ضريبية.

Document Number: GC-0001-220809-AR. HSBC Group © All rights reserved.
MSA

1 الإفصاح عن المعلومات السرية

1.1 مع مراعاة البنود 1 و2 من هذا المرفق، اتفق الطرفان على الحفاظ على سرية أي معلومات سرية.

1.2 يوافق الطرفان على مراقبة أو تسجيل الاتصالات (بما في ذلك البريد الإلكتروني والمكالمات الهاتفية واستخدام الموقع الإلكتروني) حيثما يكون ذلك مطلوباً أو مصرحاً به بموجب القانون أو لضمان الامتثال لسياسات وإجراءات ذات الصلة للطرفين. كما اتفق الطرفان على أنه يجوز لأي من الطرفين تقديم مثل هذه السجلات كدليل في أي إجراءات مرفوعة فيما يتصل بمستندات العلاقة.

1.3 يجوز للعميل الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك إلى:

(أ) أعضاء مجموعته ومقدمي الخدمات والمقاولين من الباطن والوكلاء وأي مقدم بنية تحتية شريطة أنه لا يجوز للعميل الإفصاح عن هذه المعلومات إلا على أساس السرية، وفيما يتعلق بتلقي الخدمات بموجب مستندات العلاقة؛

(ب) السلطات أو المدققون أو المستشارون المهنيون أو حسبما يقتضي الأمر أو يكون ضرورياً بشكل معقول بموجب قانون أو لائحة أو أمر محكمة أو طلب ملزم من أي سلطة؛ و

(ج) أي شخص آخر بموافقة كتابية من البنك.

1.4 لا تنطبق القيود المفروضة على الإفصاح عن المعلومات السرية من قبل أي من الطرفين على المعلومات:

(أ) المتاحة في المجال العام أو التي تدخل المجال العام إلا بالانتهاك لمستندات العلاقة؛

(ب) التي حصل الطرف المتلقي عليها بشكل قانوني من طرف خارجي من الغير أو كانت معروفة بالفعل من قبل الطرف المتلقي، في كل حالة، دون الحاجة إلى إرسال إشعار أو الحفاظ على سريتها؛ أو

(ج) التي تم تطويرها بشكل مستقل بواسطة الطرف المتلقي دون الرجوع إلى المعلومات السرية للطرف المفصح.

2 جمع واستخدام معلومات العميل (بما في ذلك المعلومات السرية)

2.1 جمع المعلومات

يجوز لأعضاء المجموعة جمع معلومات العميل واستخدامها ومشاركتها، والتي قد يتم طلبها من شخص يتصرف نيابة عن العميل. يمكن أيضاً جمع معلومات العميل من قبل أعضاء المجموعة أو نيابة عنهم من مصادر أخرى ويتم إنشاؤها أو دمجها مع المعلومات الأخرى المتاحة لأعضاء المجموعة.

2.2 المعالجة والمشاركة

2.2.1 يتم معالجة معلومات العميل ونقلها والإفصاح عنها من قبل البنك و/أو أعضاء المجموعة فيما يتعلق بالأغراض التالية:

(أ) تقديم الخدمات، وحسب الضرورة بالنسبة للبنك، للموافقة على أو إدارة أو إنفاذ أي معاملات يطلبها العميل أو يصرح بها؛

(ب) الوفاء بالتزامات الامتثال؛

(ج) أداء نشاط الامتثال؛

(د) تحصيل أي مبالغ مستحقة من العميل؛

(هـ) إجراء فحوصات الائتمان والحصول على مراجع ائتمانية أو تقديمها؛

(و) إنفاذ أو الدفاع عن حقوق البنك أو أحد أعضاء المجموعة؛

(ز) لمتطلبات التشغيل الداخلية للبنك أو للمجموعة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة الائتمان والمخاطر، وتطوير النظام أو المنتج والتخطيط، والتأمين، والتدقيق والأغراض الإدارية)؛ و

(ح) الحفاظ على علاقة البنك الشاملة مع العميل.

2.2.2 باستخدام الخدمات، يوافق العميل على أنه يجوز للبنك أيضاً، حسب الضرورة وبشكل ملائم للأغراض، نقل والإفصاح عن أي معلومات خاصة بالعميل للمتلقين التاليين على مستوى العالم (والذين يجوز لهم أيضاً معالجة معلومات العميل ونقلها والإفصاح عنها للأغراض):

(أ) أي عضو في المجموعة؛

(ب) أي مقاولين من الباطن أو وكلاء أو مقدمي خدمات أو شركاء للمجموعة (بما في ذلك الموظفين والمديرين والمسؤولين)؛

(ج) الاستجابة لأية طلبات من أي سلطات؛

(د) الأشخاص الذين يعملون نيابة عن العميل، ومقدمي البنية التحتية، ومتلقي المدفوعات، والمستفيدين، والأشخاص المسمون لغايات إدارة الحساب، والبنوك الوكيلة، والأطراف المقابلة في السوق، ووكلاء الاقتطاع الأولي، ومستودعات التبادل أو التجارة، والبورصات والشركات التي يكون للعميل مصلحة فيها في الأوراق المالية (والتي يحتفظ البنك بالأوراق المالية للعميل فيها)؛

(ه) أي طرف لديه مصلحة أو يفترض المخاطر بالنسبة لهذه الخدمات؛

(و) مؤسسات مالية أخرى، أو الوكالات المرجعية الائتمانية أو مكاتب الائتمان؛ لغرض الحصول على أو تقديم المراجع الائتمانية؛ و

(ز) الاستجابة لطلب أي طرف دافع محتمل، على أن يقتصر تأكيد البنك على معلومات حساب العميل إلى ذلك الدافع المحتمل ومزود خدمة الدفع ومن ينوب عنهم،

أينما كانوا، بما في ذلك الولايات القضائية التي لا تطبق قوانين حماية البيانات والتي توفر مستوى الحماية نفسه الذي توفرها الولاية القضائية التي يتم تقديم الخدمات فيها.

2.3 حماية معلومات العميل

سواء تمت معالجتها في ولاية قضائية محلية أو في الخارج، وفقاً لتشريعات حماية البيانات، ستتم حماية معلومات العميل بموجب قانون صارم للسرية والأمان يخضع له جميع أعضاء المجموعة وموظفيهم والأطراف الخارجية من الغير. سيتم التعامل مع معلومات العميل بدرجة العناية نفسها التي تمارسها المجموعة لحماية معلوماتها السرية ذات الطبيعة المماثلة.

3 التزامات العميل

3.1 يؤكد العميل ويتعهد ويتحمل مسؤولية ضمان أنه تم إشعار كل شخص قدمت معلوماته (بما في ذلك البيانات الشخصية أو المعلومات الضريبية) إلى أحد أعضاء المجموعة (أو سيتم إشعاره في الوقت المناسب) بذلك ووافق على معالجة معلوماته والإفصاح عنها ونقلها على النحو المبين في مستندات العلاقة. يخطر العميل هؤلاء الأشخاص بأنه قد يكون لديهم حقوق الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتصحيحها.

3.2 قد يؤدي إخفاق العميل في تقديم المعلومات الضريبية وكشوف الحساب المصاحبة والتنازلات والموافقات الخاصة به أو بالأشخاص المتصلين التابعين له، حسبما قد يكون مطلوباً، إلى اتخاذ البنك قراره الخاص فيما يتعلق بوضع العميل و/أو الأشخاص المتصلين التابعين له، بما في ذلك ما إذا كان هذا العميل و/أو الأشخاص المتصلين التابعين له يخضعون للإبلاغ لأي سلطة ضريبية. قد يتطلب هذا الإخفاق من البنك أو أي شخص آخر اقتطاع المبالغ التي قد تكون مطلوبة قانوناً من قبل أي سلطة ضريبية ودفع هذه المبالغ لسلطة الضرائب المناسبة..

4 الامتثال الضريبي

يقر العميل بمسؤوليته المنفردة تجاه فهم والامتثال لقوانين الضريبة في جميع الولايات القضائية التي تنشأ فيها هذه الالتزامات المتعلقة بفتح واستخدام الحسابات و/أو الخدمات المقدمة من البنك أو أي عضو من أعضاء المجموعة. يكون العميل مسؤولاً عن الخصم أو الاقتطاع على حساب أي ضريبة فيما يتعلق بأي مبلغ يدفعه البنك أو يحوله أو يحتفظ به بموجب أي خدمة ويكون مسؤولاً عن دفع أي ضريبة مماثلة والإبلاغ المناسب عنها. يؤكد العميل أنه، كلما كان ذلك مطلوباً بموجب القانون، قام بالإبلاغ وسيواصل الإبلاغ عن الأصول المودعة في البنك و/أو أعضاء المجموعة بالإضافة إلى الدخل الناتج عن تلك الأصول إلى السلطات الضريبية المختصة.

5 نشاط الامتثال

قد يتأثر تقديم الخدمات من قبل البنك وأعضاء المجموعة بنشاط الامتثال ولا يشكل أي تأثير على أداء التزامات البنك بسبب نشاط الامتثال أو أي إجراءات يتخذها البنك نتيجة لذلك انتهاكاً لاتفاقيات البنك مع العميل.

Document Number: GC-0002-220809-AR. HSBC Group © All rights reserved.
CARA

HSBC

جدول خدمات القناة الإلكترونية

1 مستندات العلاقة

1.1 جدول الخدمات هذا هو عبارة عن جدول ينص على شروط اتفاقية الخدمات الرئيسية ومرفق بها.

1.2 يحدد جدول الخدمات هذا الشروط الخاصة التي تنطبق على الوصول إلى منصة القناة الإلكترونية والخدمات محل الوصول وكذلك على استخدامها.

1.3 يكون للألفاظ والمصطلحات الرئيسية المستخدمة والتي لم يرد لها تعريف في جدول الخدمات هذا نفس المعاني المبينة لها في اتفاقية الخدمات الرئيسية.

2 الأنشطة

2.1 يجوز أن يتمتع العميل (بالأصالة عن نفسه ونيابة عن أي صاحب حساب) بالقدرة على عرض وتلقي المعلومات المتعلقة بتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة وتقديم التعليمات وإصدار الاتصالات المتعلقة بتنفيذ تلك الأنشطة من أجل أو في شأن ما يلي:

2.1.1 العميل أو أي صاحب حساب؛ و/أو

2.1.2 أي حسابات و/أو منتجات و/أو خدمات معروضة على أو مقدمة إلى العميل أو أي صاحب حساب.

تشمل الأمثلة عن أنواع الأنشطة التي يمكن أن ينفذها العميل (على سبيل المثال لا الحصر) عرض المعلومات، وتقديم الطلبات، وتقديم الأوامر، وإنشاء التعليمات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عن التداول التجاري والقروض والدفعات) أو الترتيبات، وإجراء التغييرات (مثل تغيير العنوان)، والإضافة إلى الخدمات محل الوصول أو تغييرها أو إزالتها، وطلب شهادة أو تقرير فيما يتعلق بالحسابات التي قد تكون أو لا تكون مرتبطة بمنصة القناة الإلكترونية، وسحب الأموال وإبرام العقود..

2.2 يجوز لأي صاحب حساب، منفرداً، أن يطلب إضافة أو إزالة بعض الخدمات محل الوصول والتي تتعلق به إلى منصة القناة الإلكترونية. يقوم البنك بتنفيذ ذلك الطلب في غضون فترة زمنية معقولة بعد أن يُطلب منه القيام بذلك.

3 التعليمات والاتصالات

يتعامل البنك مع التعليمات أو الاتصالات المستلمة من العميل بحسب التفويض الصادر وسيعمل بموجبها، حتى لو كان البنك أو أي عضو آخر في المجموعة قد تلقى مستندات أو اتصالات أخرى تتعلق بالصلاحية من العميل أو صاحب الحساب المعني والتي يبدو أنها تتعارض مع تلك التعليمات أو الاتصال.

4 المستخدمين والأطراف الخارجية

4.1 يتحمل العميل المسؤولية عن تعيين المستخدمين (وعند الاقتضاء) أي أطراف من الغير ويجوز للبنك معاملتهم على أنهم مفوضون تماماً لتمثيل العميل والتصرف نيابة عنه فيما يتعلق بأي نشاط من خلال منصة القناة الإلكترونية أو فيما يتعلق به. يتحمل العميل المسؤولية عن إعداد المستخدم (وعند الاقتضاء) عن وصول الأطراف من الغير والتصريحات والقيود (حسب الاقتضاء) وتحديد ما إذا كانت تعكس التفويضات ذات الصلة والضوابط الداخلية للعميل أو صاحب الحساب من عدمه.

4.2 لن يسمح العميل لأي مستخدم أو (عند الاقتضاء) أي طرف خارجي من الغير من إيران أو كوريا الشمالية أو سوريا أو أي إقليم آخر يخضع للعقوبات في أي وقت آنذاك وكذلك لن يصرح بوصولهم إلى منصة القناة الإلكترونية أو تنفيذ إي إعدادات عليها.

4.3 يُعتبر أي اتصال يقدمه عضو بالمجموعة إلى مستخدم فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالخدمات محل الوصول) بأنه قد تم استلامه من قبل العميل.

4.4 يوافق العميل على الآتي:

4.4.1 يكون تفاعل البنك مع أي طرف خارجي من الغير بطلب من العميل وأنه يتم توفير أي وصول إلى منصة القناة الإلكترونية إليهم فقط كممثلين للعميل؛ و

4.4.2 يتحمل العميل المسؤولية المنفردة عن ضمان امتثال جميع المستخدمين للمتطلبات الخاصة بالمجموعة، وأي شروط ذات صلة في أي مستند للعلاقة وإجراءات الأمان، والتي يُذكر أنها تنطبق على المستخدمين أو تتعلق بالأنشطة التي يشاركون فيها.

5 الخدمات محل الوصول والتغييرات في منصة القناة الإلكترونية

5.1 يجوز للبنك، وفقاً لتقديره، أن يضيف الخدمات محل الوصول إلى أو أن يغيرها أو يزيلها من منصة القناة الإلكترونية، أو أن يقوم (بصورة عامة) بإضافة إلى أو تغيير أو إزالة من منصة القناة الإلكترونية من وقت لآخر ويقدم إشعاراً مسبقاً معقولاً عندما يكون من العملي القيام بذلك.

5.2 إذا أضاف البنك أو غيّر خدمة محل الوصول أو قام بإضافة إلى أو تغيير على منصة القناة الإلكترونية بالإشارة إلى البند 5-1، يوافق العميل على أن أي وصول أو استخدام لتلك الخدمة محل الوصول أو أي إضافة إلى أو تغيير على منصة القناة الإلكترونية من قبل المستخدم يشكل موافقة من قبل العميل على إضافة أو تغيير الخدمة محل الوصول أو التغيير على أو الإضافة إلى منصة القناة الإلكترونية.

6 إجراءات الأمان والضوابط الأخرى

6.1 يتبع العميل أي تعليمات معقولة قد يصدرها البنك بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) التعليمات التي لا تتعلق بضوابط الأمان (مثلاً ما يتعلق بتوافق النظام أو أنظمة التشغيل).

6.2 يجوز للبنك إجراء تغييرات على إجراءات الأمان في أي وقت وذلك لتدعيم أو ضمان أمن أي قناة إلكترونية يوفرها إلى العملاء بصورة عامة وسيبذل جهوداً معقولة لتزويد العميل بإخطار مسبق بأكبر مدة ممكنة في مثل هذه الظروف.

7 الترخيص

7.1 البنك أو الأعضاء الآخرون بالمجموعة هم المالكون أو المرخص لهم لجميع حقوق الملكية الفكرية في القناة الإلكترونية والخدمات محل الوصول.

7.2 يمنح البنك، سواء بالأصالة عن نفسه أو نيابة عن أي عضو في المجموعة ذي الصلة، العميل، طوال مدة توافر منصة القناة الإلكترونية، ترخيصاً غير حصري وغير قابل للتحويل وغير قابل للترخيص من الباطن ويخضع لأي قيود يبلغ البنك بها العميل، لاستخدام منصة القناة الإلكترونية للأغراض المتوقعة بموجب شروط جدول الخدمات هذا (يشار إليها مجتمعة **بالغرض المصرح به**).

7.3 باستثناء القدر الذي يجيزه القانون صراحةً، يضمن العميل ألا يتم تغيير القناة الإلكترونية أو نسخها أو تعديلها أو إخضاعها لأي هندسة عكسية أو تفكيكها أو تفكيك مكوناتها أو فك تشفيرها أو تكييفها أو إخضاعها لتصحيحات الأخطاء أو أي محاولة أخرى لاشتقاق أو الوصول إلى كود المصدر الخاصة بها، كل ذلك سواء كلياً أو جزئياً.

7.4 إذا قدم العميل أو طرف خارجي من الغير أو مستخدم أي ملاحظات، يوافق العميل ويضمن موافقة الطرف الخارجي من الغير أو المستخدم (حسب الاقتضاء) على أن البنك أو أي عضو في المجموعة الذي يقدم العميل أو الطرف الخارجي من الغير أو المستخدم الملاحظات إليه سوف يمتلك جميع حقوق الملكية الفكرية الحالية والمستقبلية في تلك الملاحظات (ويتنازل العميل بموجبه (أو سوف يضمن قيام الطرف الخارجي من الغير أو المستخدم (حسب الاقتضاء) بالتنازل) لصالح البنك أو أي عضو في المجموعة) عنها. ولا يتحمل البنك ولا أي عضو في المجموعة أي التزام بالمحافظة على سرية هذه الملاحظات، باستثناء ما يتعلق بهوية العميل أو الطرف الخارجي من الغير أو المستخدم (حسب الاقتضاء).

7.5 يحافظ العميل وأي طرف خارجي من الغير أو مستخدم ذي صلة بسرية جميع الملاحظات وألا يستخدمها إلا بموافقة مسبقة من البنك.

8 المسؤولية

يوافق العميل على أنه يتحمل المسؤولية عن أي خسارة يتم تكبدها أو تحدث بسبب أو فيما يتصل بالوصول إلى منصة القناة الإلكترونية أو استخدامها أو تكاملها (حسب الاقتضاء) بالمخالفة لتعليمات البنك.

9 التصدير

إذا توجب الحصول على أي ترخيص أو تصريح أو موافقة (يشار إلى كل منها بلفظ **الموافقة**) أو تقديم إخطار إلى سلطة من أجل نقل البيانات أو المنتجات أو البرمجيات التي تحتوي على بيانات إلى دولة أخرى، سيحصل الطرف المعني على الموافقة اللازمة أو يخطر السلطة المختصة قبل إجراء أي نقل من هذا القبيل. يقدم العميل أو البنك (حسب الاقتضاء)، عند الطلب، إلى الطرف الآخر المساعدة المطلوبة بصورة معقولة لأغراض الحصول على تلك الموافقة أو تقديم ذلك الإخطار بالتكلفة المعقولة للطرف الطالب.

Document Number: CL-GC-0010-220811-AR. HSBC Group © All rights reserved.
ECSS

HSBC

10 التوقف

يجوز للبنك التوقف عن تقديم أو إتاحة أي عنصر من عناصر منصة القناة الإلكترونية إذا لم تعد أي برمجيات مقدمة من الغير متاحاً له. يقدم البنك إخطار مسبق بأكبر مدة ممكنة في مثل هذه الظروف.

11 التعارض

في حالة وجود أي تعارض، يعتد بمستندات العلاقة ويكون لها الأسبقية على أي اتفاقية أخرى تتعلق بالخدمات محل الوصول.

12 استمرارية السريان

عند إنهاء جدول الخدمات هذا، يستمر العمل بالبنود التالية: 7.4 و7.5 و8 و11 و12 و13. ولن يؤثر إنهاء جدول الخدمات هذا على أي حقوق أو تدابير انتصاف أو مسؤوليات أو التزامات للطرفين تكون قد استحقت حتى تاريخ الإنهاء.

13 التعريفات

- **الخدمات محل الوصول:** تعني أي حساب و/أو منتج و/أو خدمة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي منتج أو خدمة مرتبطة بحساب) يتم الوصول إليها أو استخدامها من خلال منصة القناة الإلكترونية. يجوز أن تخضع الخدمات محل الوصول لشروط وأحكام منفصلة وسيتم تقديمها من قبل الأعضاء الآخرين في المجموعة.
- **صاحب الحساب:** يعني أي طرف فوّض البنك للتصريح للعميل بإرسال واستلام المعلومات والتصرف نيابة عنه.
- **قنوات الاتصال**: تعني منصة القناة الإلكترونية وسيتم تفسير الإشارات إلى "قنوات الاتصال" (سواء ورد لهذا المصطلح تعريف أم لا) في اتفاقية الخدمات الرئيسية تبعاً لهذا التعريف.
- **القناة الإلكترونية**: تعني النظام المصرفي الرقمي ذي الصلة الذي توفره المجموعة للوصول والاستخدام (مثل HSBCnet) وأي خدمات إضافية وأدوات تقنية.
- **منصة القناة الإلكترونية**: هي خدمة وتعني القناة الإلكترونية بقدر إعدادها وتوفيرها إلى العميل من قبل البنك.
- **الملاحظات**: تعني أي اقتراحات أو تعليقات أو معلومات أو أفكار أو ملاحظات مقدمة فيما يتعلق بالقناة الإلكترونية.
- **HSBCnet**: تعني القناة الإلكترونية التي تمثل المنصة المصرفية عبر الإنترنت للمجموعة والتي يمكن الوصول إليها عبر البوابة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني: www.hsbcnet.com أو أي نقطة وصول أو وسيلة أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق HSBCnet للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- **التعليمات**: تعني أي اتصال يتلقاه البنك فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية أو الخدمة محل الوصول والذي:

  (أ) يحتوي على المعلومات اللازمة للبنك للتصرف نيابة عن العميل؛ و

  (ب) تم تقديمه أو، حسب تقدير البنك المعقول، يبدو أنه قد تم تقديمه من قبل شخص مفوض أو حسبما يتم إنشائه بخلاف ذلك من قبل العميل.

  يتم تفسير الإشارات إلى "التعليمات" في اتفاقية الخدمات الرئيسية تبعاً لهذا التعريف.
- **حقوق الملكية الفكرية**: تعني أي حق أو ملكية أو مصلحة في أي وجميع حقوق الملكية الفكرية والصناعية أياً كان نوعها على الإطلاق بما في ذلك: حقوق النشر والحقوق في قواعد البيانات وبراءات الاختراع والاختراعات والعلامات التجارية والأسماء التجارية والشهرة والحقوق في أسماء نطاقات الإنترنت وعناوين المواقع الإلكترونية والتصاميم والدراية الفنية والأسرار التجارية والحقوق الأخرى في المعلومات السرية، سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة أو غير صالحة للتسجيل في أي بلد أو ولاية قضائية بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) جميع الحقوق الأخرى التي تدخل في حكمها أو لها تأثيرات مماثلة والتي قد تكون قائمة الآن أو توجد في المستقبل في أي مكان في العالم.
- **اتفاقية الخدمات الرئيسية**: تعني اتفاقية الخدمات الرئيسية.
- **إجراءات الأمان**: تعني إجراءات الأمان وهي مستند داعمة، حسبما يتم إتاحتها أو توفيرها إلى العميل وتعديلها من قبل البنك من وقت لآخر، والتي تحدد متطلبات الأمان الإلزامية المتعلقة بالقناة الإلكترونية.
- **الطرف الخارجي من الغير**: يعني طرف بخلاف المستخدم ينوب عن العميل فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية و/أو الخدمات محل الوصول.
- **المستخدم**: يعني أي شخص يصرح له العميل بالوصول إلى منصة القناة الإلكترونية أو استخدامها نيابة عنه والذي يمكن للبنك الاعتماد عليه وفقاً لصلاحيته و/أو هويته وفقاً لاتفاقية الخدمات الرئيسية و/أو جدول الخدمات هذا.

Document Number: CL-GC-0010-220811-AR. HSBC Group © All rights reserved.
ECSS

1 مستندات العلاقة

1.1 هذا الملحق هو عبارة عن ملحق ينص على شروط جدول خدمات القناة الإلكترونية ومرفق بها.

1.2 يحدد هذا الملحق الشروط الخاصة التي تنطبق على الوصول إلى منصة HSBCnet والخدمات محل الوصول وكذلك على استخدامها.

1.3 يكون للألفاظ والمصطلحات الرئيسية المستخدمة والتي لم يرد لها تعريف في هذا الملحق نفس المعاني المبينة لها في جدول خدمات القناة الإلكترونية.

2 مستخدمو HSBCnet

2.1 يوافق العميل على أنه يجوز لجميع مسؤولي النظام:

2.1.1 تفويض صلاحيتهم إلى مسؤولي النظام الآخرين ومستخدمي HSBCnet الآخرين، والذين يكون لهم الحق في التفويض من الباطن تبعاً لذلك؛

2.1.2 تعيين مسؤولي النظام الآخرين ومستخدمي HSBCnet الآخرين وإيقافهم وعزلهم؛

2.1.3 طلب أجهزة الأمان؛ و

2.1.4 منح و/أو تقييد و/أو إزالة التصريحات الممنوحة إلى مسؤولي النظام الآخرين ومستخدمي HSBCnet الآخرين. قد تتضمن التصريحات (على سبيل المثال لا الحصر) التصريح بتنفيذ الأنشطة في منصة HSBCnet وتقديم التعليمات وإصدار الاتصالات.

2.2 يوافق العميل على أن مستخدمي HSBCnet مفوضون بالكامل لتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة. يجوز لهم، على أساس تصاريحهم، اتخاذ إجراءات نيابة عن العميل (بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عند التصرف نيابة عن صاحب الحساب). تتضمن هذه الإجراءات الأنشطة التي يمكن للعميل تنفيذها بموجب البند 2-1 من جدول خدمات القناة الإلكترونية.

2.3 لن يتمكن مستخدمو HSBCnet من الوصول إلى منصة HSBCnet (وربما إلى الخدمات محل الوصول الأخرى) بمجرد موافقتهم على شروط وأحكام المستخدم عبر الإنترنت ذات الصلة.

3 عناصر التحكم في HSBCnet

3.1 تكون عناصر التحكم متاحة أو متوفرة عادةً على أساس مزدوج، على الرغم من إمكانية تقديم أو توفير بعض عناصر التحكم على أساس فردي على سبيل الاستثناء. يقر العميل بأنه إذا اختار أو استخدم عناصر تحكم فردية:

3.1.1 سيتمكن مستخدمو HSBCnet من التصرف بشكل مستقل عن بعضهم البعض. قد يجعل ذلك من الصعب على العميل التحكم في نشاط مستخدم HSBCnet (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بأصحاب الحسابات وتسديد المدفوعات أو إلغائها)، وقد يزيد من مخاطر تعرض العميل للاحتيال؛ و

3.1.2 شريطة أن يقدم البنك إشعاراً مسبقاً معقولاً، يجوز للبنك تنفيذ أي ضوابط إضافية لتخفيف المخاطر على النحو الذي يراه ضرورياً.

3.2 إذا تم تطبيق تسجيل الحساب التلقائي فيما يتعلق بأي حساب للعميل أو صاحب الحساب، عندئذ يقر العميل بما يلي:

3.2.1 يتم ربط جميع الحسابات المؤهلة الحالية والمستقبلية باسم العميل و/أو صاحب الحساب بمنصة HSBCnet؛

3.2.2 قد يتحمل العميل رسوماً عند ربط هذه الحسابات؛ و

3.2.3 يتحمل العميل، وليس البنك، المسؤولية عن تحديد ما إذا كان يحق للعميل الوصول إلى كل حساب قد يتم ربطه بهذه الطريقة.

4 التعريفات

- **منصة HSBCnet**: هي منصة القناة الإلكترونية وتعني HSBCnet بقدر إعدادها وتقديمها إلى العميل.
- **مستخدم HSBCnet**: يعني أي مستخدم يسمح له العميل بالوصول إلى منصة HSBCnet أو استخدامها.
- **مسؤول الأنظمة**: يعني مستخدم HSBCnet الذي تم تعيينه كمسؤول للنظام ويمتلك حقوق أكثر من مستخدم HSBCnet العادي.

Document Number: CL-GA-0010-220725-AR. HSBC Group © All rights reserved.

تحدد هذه المستند (**إجراءات الأمان**) متطلبات الأمان الإلزامية (وتعديلاتها من وقت لآخر) المتعلقة بأي منصة للقناة الإلكترونية.

درءاً للشك، سيتم تطبيق إجراءات الأمان فيما يتعلق بكل منصة للقناة الإلكترونية يقدمه بنك المنصة إلى مالك المنصة من وقت لآخر.

إجراءات أمان بنك المنصة

تحدد الفقرات التالية إجراءات الأمان التي سيستخدمها بنك المنصة.

أحكام عامة

1 يجوز أن يستخدم بنك المنصة إجراءات تهدف إلى منع وصول أطراف خارجية غير مصرح بها إلى البنية التحتية للقناة الإلكترونية..

2 يجوز لبنك المنصة إزالة أو تعطيل أي خدمة محل الوصول أو طريقة مصادقة في أي وقت دون سابق إنذار إذا انتابه أي مخاوف أمنية.

3 إذا لم يتم الوصول إلى منصة القناة الإلكترونية من قبل أي مستخدمين خلال فترة 18 شهراً، يجوز لبنك المنصة تعليق منصة القناة الإلكترونية المذكورة.

4 يجوز لبنك المنصة إنهاء أي جلسة للمستخدم في منصة القناة الإلكترونية لأسباب أمنية.

HSBCnet

5 يجوز لبنك المنصة تعليق أي مستخدم HSBCnet لم يقم بتسجيل دخول إلى HSBCnet خلال فترة 6 أشهر.

إجراءات أمان مالك المنصة

تحدد الفقرات التالية إجراءات الأمان التي يلتزم بها مالك المنصة بخصوص منصة القناة الإلكترونية الذي يمكنه الوصول إليها.

أحكام عامة

6 يقوم مالك المنصة، ويضمن قيام أي طرف خارجي من الغير، بالاستحواذ والصيانة والتحديث والتثبيت (حسب الاقتضاء) على الفور لأي معدات أو برمجيات أو مرافق اتصال أو شبكات أو وصلات أو تصحيحات أو إصدارات و/أو تحديثات يطلبها بنك المنصة أو مزود الخدمة ذات الصلة.

7 يقوم مالك المنصة، ويضمن قيام أي طرف خارجي من الغير، بمراجعة إجراءات وضوابط الأمان الداخلية الخاصة به بانتظام لضمان أن تكون حديثة وسارية ومتوافقة مع إرشادات أفضل الممارسات التنظيمية والمعمول بها في القطاع. يجب أن تشمل إجراءات وضوابط الأمان الداخلية (على سبيل المثال لا الحصر) الحماية من البرامج الضارة، وقيود الشبكة، وتصحيح الأجهزة والبرمجيات أو تجديدها، وقيود الوصول المادية والوصول عن بعد، وإعدادات الأجهزة الحاسوبية، ومراقبة الاستخدام غير السليم، والتوجيه بشأن متصفحات الويب المقبولة واستخدام البريد الإلكتروني، بما في ذلك كيفية تجنب الإصابة بالبرامج الضارة.

8 يمتنع مالك المنصة، ويضمن امتناع أي مستخدم أو طرف خارجي من الغير (حسب الاقتضاء) عن التحايل أو محاولة التحايل على إجراءات الأمان أو أي من أنظمة تشغيل بنك المنصة المستخدمة فيما يتعلق بالقناة الإلكترونية.

9 يجب على مالك المنصة تبليغ بنك المنصة على الفور إذا كان لديه أي مخاوف بشأن أي نشاط على منصة القناة الإلكترونية.

10 يقوم مالك المنصة بتبليغ بنك المنصة في أقرب وقت ممكن إذا علم بأي وصول فعلي أو شروع في وصول غير مصرح به إلى منصة القناة الإلكترونية أو أي حادث إلكتروني فعلي أو مشتبه به فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية.

المستخدمون والأطراف من الغير

11 يمتنع مالك المنصة، ويضمن امتناع المستخدمين وأي طرف خارجي من الغير، عن الوصول إلى منصة القناة الإلكترونية إلا باستخدام طرق المصادقة التي يحددها بنك المنصة.

12 يضمن مالك المنصة عدم مشاركة المستخدمين وأي طرف خارجي من الغير لبيانات اعتماد الأمان أو الوصول إلى منصة القناة الإلكترونية (حسب الاقتضاء) مع أي طرف إلا على النحو المصرح به مع مزود خدمة من الغير. باستثناء الحالات التي تتم فيها مشاركة بيانات اعتماد الأمان مع مزود خدمة من الغير، يضمن مالك المنصة محافظة جميع المستخدمين وأي طرف خارجي من الغير على سرية بيانات اعتماد الأمان (بما في ذلك كلمات المرور وأرقام التعريف الشخصية ومفاتيح التشفير وشهادات الأمان) في جميع الأوقات.

13 يراجع مالك المنصة النشاط وتصريحات المستخدم فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية على أساس منتظم، ما لم يكن يعلم أو يشتبه في أن بيانات اعتماد الأمان أو جهاز المصادقة الخاص بأي مستخدم قد فُقد أو سُرق أو تم اختراقه، وفي هذه الحالة سوف:

(أ) يجري مراجعة فورية؛

(ب) يخطر بنك المنصة على الفور؛ و

(ج) يضمن (حسب الاقتضاء) إلغاء تنشيط الجهاز على الفور، وتغيير بيانات اعتماد الأمان و/أو تعليق المستخدم.

14 يطبق مالك المنصة عمليات معقولة تجارياً لمنع المستخدمين وأي طرف خارجي من الغير من القيام بأي هندسة اجتماعية أو التصرف بناءً على اتصالات احتيالية. يجب أن توجه هذه العمليات المستخدمين وأي طرف خارجي من الغير، عندما يبدو أن الاتصالات مستلمة من مرسلين معروفين (بما في ذلك الإدارة العليا والموردين والبائعين)، لضمان التحقق من صحة هذه الاتصالات بشكل مستقل باستخدام تفاصيل الاتصال التي يتم الحصول عليها من مصدر مستقل (مثل موقع إلكتروني عام)، قبل متابعة الإجراء.

بيانات اعتماد الأمان والمصادقة

15 يطلب مالك المنصة من أي مستخدم يصل إلى منصة القناة الإلكترونية:

(أ) اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الوصول غير المصرح به إلى منصة القناة الإلكترونية وأي جهاز مستخدم للوصول إليه أو للمصادقة؛ و

(ب) الوصول فقط إلى منصة القناة الإلكترونية باستخدام أجهزة آمنة.

HSBCnet

مستخدمو HSBCnet

16 يقوم مالك المنصة على الفور بما يلي:

(أ) إزالة مستخدم HSBCnet من منصة HSBCnet إذا غادر المؤسسة الخاصة بمالك المنصة أو لم يعد بإمكانه الوصول إليه لأي سبب؛ و

(ب) تعليق وصول مستخدم HSBCnet إلى منصة HSBCnet إذا لم يكن أو يعد نشطاً على منصة HSBCnet لفترة طويلة أو إذا انتابه أي قلق بشأن سلوك مستخدم HSBCnet المذكور.

17 يضمن مالك المنصة قيام مستخدمي HSBCnet بالآتي:

(أ) تقديم تفاصيل صحيحة وحديثة ومكتملة وغير مختصرة والاحتفاظ بها كذلك عند طلب المجموعة؛ و

(ب) عدم التسجيل من أجل الوصول إلى HSBCnet باستخدام عنوان بريد إلكتروني مشترك أو رقم هاتف محمول مشترك أو تحت أسماء مستخدمين متعددة.

بيانات اعتماد أمان HSBCnet والمصادقة

18 يُعيد مالك المنصة على الفور أي أجهزة أمان يكون قد وردها أي عضو في المجموعة عند الطلب، بهدف المساعدة في أي تحقيقات يجريها بنك المنصة في أجهزة الأمان المذكورة.

إعادة التنشيط

19 عند إعادة تنشيط منصة HSBCnet معلق، سيبذل بنك المنصة جهوداً معقولة لإعادة التصريحات والقيود الأصلية ومستخدمي HSBCnet والحسابات والخدمات، ما لم ينطبق أي استثناء. كما يجوز لبنك المنصة أن يضيف أيضاً خدمات أو منتجات أو تصريحات إضافية إلى منصة HSBCnet خلال فترة التعليق.

التعريفات

- **الخدمات محل الوصول:** تعني أي حساب و/أو منتج و/أو خدمة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي منتج أو خدمة مرتبطة بحساب) يتم الوصول إليها أو استخدامها من خلال منصة القناة الإلكترونية.
- **القناة الإلكترونية:** تعني النظام المصرفي الرقمي ذي الصلة الذي توفره

Document Number: CL-GC-0005-220811-AR. HSBC Group © All rights reserved.

المجموعة للوصول والاستخدام (مثل HSBCnet) وأي خدمات إضافية وأدوات تقنية.

- **منصة القناة الإلكترونية**: تعني القناة الإلكترونية بقدر إعدادها وتوفيرها إلى مالك المنصة.
- **المجموعة**: تعني اتش اس بي سي هولدينجز بي إل سي والشركات التابعة لها والهيئات ذات الصلة والكيانات والمشاريع المرتبطة وأي فرع من فروعها.
- **HSBCnet**: تعني القناة الإلكترونية التي تمثل المنصة المصرفية عبر الإنترنت للمجموعة والتي يمكن الوصول إليها عبر البوابة الإلكترونية على الموقع الإلكتروني: www.hsbcnet.com أو أي نقطة وصول أو وسيلة أخرى بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تطبيق HSBCnet للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.
- **منصة HSBCnet**: هي منصة القناة الإلكترونية وتعني HSBCnet بقدر إعدادها وتقديمها إلى مالك المنصة.
- **مستخدم HSBCnet**: يعني أي مستخدم يسمح له مالك المنصة بالوصول إلى منصة HSBCnet أو استخدامها.
- **القانون**: يعني أي تشريع محلي أو أجنبي ساري أو قانون أو لائحة أو قرار رسمي أو قاعدة أو حكم أو مرسوم أو قانون طوعي أو توجيه أو نظام عقوبات أو أمر محكمة أو اتفاقية بين أي عضو في المجموعة وسلطة أو اتفاقية أو معاهدة بين السلطات والتي تنطبق على بنك المنصة أو أحد أعضاء المجموعة.
- **بنك المنصة**: يعني عضو في المجموعة يوفر منصة القناة الإلكترونية إلى مالك المنصة.
- **مالك المنصة**: يعني أي عميل قام بالتوقيع على اتفاقية مع بنك المنصة للوصول إلى واستخدام منصة قناة إلكترونية واحد أو أكثر.
- **الطرف الخارجي من الغير**: يعني أي طرف آخر غير المستخدم أو مزود خدمة من الغير ينوب عن مالك المنصة فيما يتعلق بمنصة القناة الإلكترونية و/أو الخدمات محل الوصول.
- **مزود خدمة من الغير**: يعني طرفاً مسموحاً له بتقديم معلومات الحساب أو خدمات بدء الدفع وفقاً للقانون ذي الصلة أو الالتزامات التعاقدية السارية على الحسابات المرتبطة بمنصة القناة الإلكترونية.
- **المستخدم**: يعني أي شخص يسمح له مالك المنصة بالولوج إلى منصة القناة الإلكترونية أو استخدامها نيابة عنه والذي يمكن أن يعتمد بنك المنصة على صلاحيته و/أو هويته وفقاً لاتفاقه مع مالك منصة القناة الإلكترونية.

Document Number: CL-GC-0005-220811-AR. HSBC Group © All rights reserved.
Security Measures

شروط سلطنة عمان

تعدل و/أو تكمل الشروط التالية مستندات العلاقة التي تسري على تقديم الخدمات من قبل البنك إلى العميل في سلطنة عمان فقط ("**شروط سلطنة عمان**"). ويتعين قراءة تلك الوثائق معاً.

1 التفسير

1.1 في حالة وجود أي تعارض بين أي من شروط دولة سلطنة عمان الماثلة، يعتد بشرط الدولة الذي ينطبق على خدمة معينة فيما يتعلق بتقديم تلك الخدمة من قبل البنك إلى العميل.

1.2 يكون لأي ألفاظ رئيسية واردة في شروط دولة سلطنة عمان نفس المعنى المبين لها في مستند العلاقة التي يتعلق بها شروط دولة سلطنة عمان.

2 اللغة

يتم تقديم مستندات العلاقة باللغة الإنجليزية وهي متاحة باللغة العربية عند الطلب. في حالة تقديمها من قبل البنك، يعتد بالنسخة العربية من مستندات العلاقة.

3 الإفصاح التنظيمي

صادر عن بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود فرع عُمان، ص.ب. 306 الرمز البريدي 115، منطقة الخوير بوشر، مسقط، سلطنة عمان، والبنك يخضع للتنظيم من قبل البنك المركزي العماني، وهيئة الخدمات المالية، ويخضع للتنظيم الرئيسي من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

4 الرسوم والمصاريف

يجب على العميل أن يدفع إلى البنك الرسوم والتكاليف والمصروفات والفوائد والمصاريف المتصلة بالخدمات، وستكون بالرسوم والمصاريف القياسية للبنك ما لم يوافق البنك بشكل منفصل على رسوم ومصاريف مختلفة مع العميل. وما لم يُنص على خلاف ذلك، لا تشمل جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات أو الاستخدام أو السلع والخدمات أو الأعمال أو الطابع أو أي ضرائب أو رسوم مماثلة قد تكون سارية. ويتم تطبيق جميع هذه الضرائب أو الرسوم وفقاً للقوانين السارية ويصدر البنك فواتير سارية أو وثائق أخرى حسب الاقتضاء. يجوز للبنك تغيير الرسوم والمصاريف إما بتقديم إخطار إلى العميل مدته 60 يوماً أو فوراً بموافقة العميل. يتعين سداد جميع المبالغ المستحقة بموجب هذا البند صافياً وخالياً من أي خصم أو اقتطاع بسبب أو على حساب الضريبة أو المقاصة أو الدعوى المقابلة أو الرسوم الأخرى بحيث يتلقى البنك هذه المبالغ بالكامل. إذا كان مطلوباً إجراء خصم أو اقتطاع للضريبة أو على حسابها بموجب القانون، يزداد مبلغ الدفعة إلى مبلغ يكون بعد إجراء أي خصم أو اقتطاع مبلغاً مساوياً لمبلغ الدفعة الذي كان سيتم دفعه لو لم يكن الخصم مطلوباً. يجب على العميل تسديد أي دفعة مطلوبة فيما يتعلق بذلك الخصم الضريبي أو الاستقطاع الضريبي في غضون المهلة المقررة قانوناً.

5 معلومات التسهيلات الائتمانية

(أ) يُقر العميل ويضمن للبنك، أنه قام بإبلاغ البنك عن كل التسهيلات الائتمانية لديه المقدمة من أي مؤسسة مالية أو بنك مرخص في عُمان.

(ب) يتعهد العميل بإبلاغ البنك فوراً في حال كان لدى العميل أي تسهيلات ائتمانية بقيمة تساوي أو تزيد عن ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال عُماني (مليون ريال عُماني) إجمالاً من قبل أي مؤسسات مالية أو بنوك مرخصة في عُمان.

(ت) اذا كانت لدى العميل أي تسهيلات ائتمانية بقيمة تساوي أو تزيد عن ١,٠٠٠,٠٠٠ ريال عُماني (مليون ريال عُماني) كما هو موضح في البند ٥ ب) أعلاه، فإن البنك سيشترط الحصول على شهادة "عدم ممانعة" من قبل البنك المعني أو المؤسسة المالية المعنية المزودة للتسهيلات، وذلك قبل أن يتمكن العميل من فتح أي حسابات أخرى لدى البنك.

6 الإنهاء

يمكن لأي من الطرفين إنهاء أي من أو جميع مستندات العلاقة و/أو، في حالة البنك، سحب أي من أو جميع الخدمات أو إغلاق أي حساب بموجب تقديم إشعار كتابي مسبق مدته 60 يوماً للطرف الآخر. تصبح أي التزامات مستحقة للبنك مستحقة وواجبة السداد على الفور عند إنهاء شروط مستند العلاقة ذات الصلة.

Document Number: CL-CC-01OM-250730-AR. HSBC Group © All rights reserved.
Oman CCs

يرد أدناه الإفصاحات التي تكمل مستندات العلاقة المنطبقة والمبرمة بين البنك والعميل. وتعتبر الوثيقة هذه وثيقة داعمة ويجب قراءتها مع شروط سلطنة عمان وجميع مستندات العلاقة الأخرى. ويجوز تحديث هذه الإفصاحات من وقت لآخر وستكون متاحة على https://www.business.hsbc.om/download-centre

1 لتقديم الشكاوى

1.1 عند تقديم إشعار من العميل بأن البنك لم يقدم مستوى الخدمة الذي يتوقعه العميل أو أن العميل يعتقد بوجود خطأ فيما يتعلق بأي حساب، يقوم البنك بالتحقيق في الأمور المثارة في ذلك الإشعار المرسل من العميل، وعند الاقتضاء، اتخاذ الخطوات اللازمة لحل هذه المشكلات ومنع تكرارها.

1.2 يجب توجيه أي إشعار مشار إليه في البند أعلاه إلى مدير العلاقات بالبنك في المقام الأول. إذا لم يرتض العميل بالرد الذي تلقاه، يجوز للعميل إرسال شكوى إلى البنك عبر قسم الشكاوى والملاحظات على الموقع الإلكتروني للبنك على https://www.business.hsbc.om/contact-us

2 الرسوم والتكاليف

تتوفر الرسوم والمصاريف البنكية على: https://www.business.hsbc.om

3 أسعار الفائدة الائتمانية السائدة

تتوفر أسعار الفائدة الائتمانية السائدة للبنك على: https://www.business.hsbc.om/regulations/standard-credit-interest-rates

4 الشيكات

استخراج دفاتر شيكات

4.1 يتم إصدار دفاتر الشيكات فقط للحسابات الجارية في سلطنة عمان مقومة بالريال العماني.

استخدام الشيكات

4.2 يجب كتابة الشيكات بوضوح بالحبر الدائم، ويجب ألا تكون هناك مسافات بين الكلمات أو الأرقام. عند إدخال التاريخ، يرجى استخدام التنسيق التالي [اليوم/ الشهر/ السنة].

حماية الشيكات

4.3 يجب على العميل اتخاذ الاحتياطات المعقولة لمنع أي شخص من تغيير أو تزوير الشيك بما في ذلك:

(أ) استخدام الشيكات بصورتها الصادرة عن البنك فقط.

(ب) الكتابة دائمًا على الشيكات بحبر غير قابل للمحو.

(ج) عدم ترك أي مساحة لإدراج عبارات، وإضافة كلمة "فقط" بعد المبلغ المكتوب.

(د) عدم التوقيع المسبق على الشيكات على بياض.

(ه) عدم استخدام سائل التصحيح أبدا.

الأخطاء

4.4 إذا كان هناك خطأ في الشيك أو إذا رأى البنك (وفقًا لتقديره الخاص) أن هناك عدم تطابق في التوقيع، فيجوز للبنك رفض الشيك لأسباب فنية (بدلاً من عدم كفاية الأموال)، وفي هذه الحالة لن يتم الوفاء به.

4.5 يتحمل العميل مسؤولية ضمان تعبئة الشيكات بشكل صحيح. وإذا لم يتم الوفاء بأي شيكات مكتوبة لأسباب فنية، فسيكون العميل مسؤولاً عن ضمان الوفاء بالتزامات الدفع بوسائل أخرى. وسيحتفظ البنك بسجل لعدد الشيكات المرتجعة لأسباب فنية على الحساب.

مقاصة الشيكات

4.6 بالنسبة لمواعيد مقاصة الشيكات فهي إرشادية فقط، ويمكنكم الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للبنك. ويعتمد توقيت تسوية الشيك على الساعة التي قُدم فيها والطريقة التي يتم بها تقديم الشيك. وسيتعامل البنك مع الشيكات المؤجلة كما لو كانت مقدمة في تاريخ الشيك.

4.7 عند دفع شيك في حساب معين، سيتعين على العميل عادة الانتظار لمدة تصل إلى يومي عمل حتى يتمكن من استخدام الأموال، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك مع البنك. وقد يستغرق هذا وقتًا أطول إذا ارتأى البنك، وفقًا لتقديره الخاص، أن هناك أسبابًا ائتمانية أو أسبابا لمنع الاحتيال تجعل البنك غير قادر على إيداع مبلغ الشيك في الحساب المحدد ضمن الإطار الزمني المعتاد. سيقوم البنك بمعالجة الشيكات مؤجلة الدفع في تواريخ الشيكات أو بعد ذلك بوقت قصير.

إيقاف مدفوعات الشيكات

سيقبل البنك أمر وقف الدفع، وفقًا للمادة 195 من القانون المصرفي العماني، إذا شُفع الأمر بأسباب محددة، شريطة استلام البنك لأمر إيقاف الدفع، مع إتاحة الوقت الكافي للسماح للبنك بالتصرف بناءً على الأمر، وسيتصرف البنك بناء على أي أمر إيقاف دفع على مسؤولية العميل وحده، وسيُطلب من العميل تعبئة وتوقيع استمارة تعويض مناسب أو أي نموذج آخر على النحو الذي يحدده البنك. لن يستفسر البنك عن شرعية أو صحة أي سبب محدد قدمه العميل لتدعيم أمر وقف الدفع، ولان يتحمل أية مسؤولية نظير التزامه بأمر وقف الدفع الذي يقدمه العميل إلا بحسن نية أو إذا كان أمر الدفع بالمخالفة للالتزامات المنصوص عليه في جميع القوانين واللوائح ذات الصلة.

4.8 يجب تقديم طلب إلغاء معالجة أو مقاصة شيك مؤجل الدفع كتابيًا إلى البنك في موعد لا يتجاوز 3 أيام عمل قبل تاريخ الشيك.

4.9 يجوز للبنك أن يقرر إلغاء شيك من النظام أو إصدار شيك بديل وفقًا لسياساته الخاصة ووفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها. كما يجوز للبنك أن يطلب حضور الطرف الآخر المذكور في الشيك لتقديم تعويض بالتضامن للبنك.

ماذا لو مر على الشيك 6 أشهر من تاريخ إصداره؟

4.10 يجوز للبنك)ولكنه غير ملزم(دفع شيك مر على إصداره أكثر من 6 أشهر، وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها وسياساتنا وإجراءاتنا. لن يقبل البنك الشيك المقدم للسداد الجزئي بعد مرور 6 أشهر من تاريخ الشيك الأصلي.وفي حالة وجود شيك بنكي مضمون)شيك مصدق(أو كمبيالة تحت الطلب، عندها يسمح البنك بوقت ممتد لدفع الشيك الذي قد يصل إلى 5 سنوات.

ماذا يحدث إذا تم إرجاع شيك أحرره برقم حسابي؟

4.11 يجب على العميل التأكد من توفر أموال كافية في الحساب المحدد لتلبية أي شيكات محررة.

يجب أن يكون العميل على علم بأحكام المادة 356 من قانون الجزاء العماني (الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧/ ٢٠١٨) التي تنص باختصار على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن ١٠٠ ريال عماني ولا تزيد على ٥٠٠ ريال عماني كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:

(أ) أعطى شيكا قابلا للصرف لا يقابله رصيد قائم، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك، أو كان الحساب مغلقا.

(ب) سحب بعد إعطاء الشيك كل المقابل أو بعضه، بحيث لا يفي الباقي بقيمته.

(ج) أمر المسحوب عليه بعدم صرف الشيك.

(د) حرر الشيك أو وقع عليه بصورة تمنع صرفه.

(ه) أظهر لغيره أو سلمه شيكا مستحق الدفع لحامله، وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بكامل قيمته، أو أنه غير قابل للصرف. وفي جميع الأحوال، تقضي المحكمة بناء على طلب ذوي الشأن، بإلزام المحكوم عليه في الجريمة، بدفع قيمة الشيك والمصروفات التي تحملها المستفيد.

(و) تنص المادة 357 من قانون الجزاء العماني على ما يلي: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر، ولا تزيد على سنة، وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني، ولا تزيد على (١٠٠٠) ألف ريال عماني، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تسلم شيكا أو حمل الغير على تسلمه، وهو يعلم أنه ليس له مقابل يفي بكامل قيمته، أو أنه غير قابل للصرف.

(ز) تنص المادة 566 من القانون التجاري على أنه إذا أقيمت على الساحب دعوى جزائية طبقا لأحكام المادة (566) جاز لحامل الشيك الذي أدعى بالحق المدني أن يطلب من المحكمة الجزائية أن تقضي له بمبلغ يعادل المقدار غير المدفوع من قيمة الشيك وعوائده عن هذا المقدار محسوبة من يوم تقديم الشيك للوفاء، مع التعويضات التكميلية

Document Number: LX-01OM-251209-AR. HSBC Group © All rights reserved.
Oman Account Disclosures

عند الاقتضاء. وتنشر أسماء الأشخاص الذي تصدر عليهم أحكام بالإدانة طبقا للمادة السابقة في الجريدة الرسمية مع بيان مهنهم ومواطنهم ونوع العقوبات المحكوم بها عليهم.

الدفع الجزئي للشيكات

4.12 في حال عدم كفاية الرصيد في الحساب المعني لسداد كامل قيمة الشيك، يجوز للبنك سداد جزء من قيمة الشيك وفقًا للرصيد المتاح في الحساب وقت تقديم الشيك. ويحتفظ الساحب بحقه بموجب المادة 566 من قانون التجارة في الرجوع على أي رصيد مستحق. كما يجب على العميل أن يعلم أن أحكام المادة 356 من قانون الجزاء العماني (المرسوم السلطاني 7/2018) قد تنطبق على المبلغ المستحق من رصيد الشيك.

4.13 في حال الدفع الجزئي لشيك من حساب، يقوم البنك بما يلي:

(أ) التدوين على ظهر الشيك بما يفيد سداد جزء من قيمة الشيك، مع تأكيد المبلغ المدفوع والمبلغ المستحق؛

(ب) تسليم أصل الشيك للمستفيد؛

(ج) نسخة من نموذج طلب شيك الدفع الجزئي؛

(د) تقديم شهادة للمستفيد تُؤكد مبلغ الدفعة الجزئية؛ و

(ه) شهادة إيصال استلام جديدة لتأكيد المبلغ المتبقي من الشيك غير المدفوع.

4.14 يُبلغ البنك أيضًا ملاءة عن أي شيكات مدفوعة جزئيًا. قد تُطبق عقوبات جنائية أو مدنية (حسب الاقتضاء) في حال دفع الشيك جزئيًا فقط.

4.15 يجوز الاحتفاظ بالشيكات المدفوعة جزئيًا في الحساب حتى تسوية كامل قيمة الشيك أو انتهاء صلاحية الشيك. لا يُسمح للعميل بتغيير البنك لتقديم الشيك المدفوع جزئيًا لاحقًا.

4.16 يجوز للبنك فرض رسوم على إرجاع الشيكات في حالة الدفع الجزئي وفقًا لسياساته الخاصة وامتثالًا للقوانين واللوائح المعمول بها.

4.17 لا يجوز تقديم الشيك للدفع الجزئي أكثر من ثلاث مرات.

5 نظام تأمين الودائع المصرفية

يجب أن يكون العميل على علم بنظام تأمين الودائع المصرفية (الذي ينظمه المرسوم السلطاني السامي رقم 9/95) والذي يوفر للعملاء غطاء تأميني على الودائع بحد لا يتجاوز حالياً 20,000 ريال عماني. وتكون الودائع مؤهلة للحصول على تعويض إذا كانت ودائع ادخار وحسابات جارية وودائع مؤقتة وودائع لأجل وودائع الحكومة وودائع خاصة بصناديق الائتمان وصناديق المعاشات وأي ودائع أخرى يحددها البنك المركزي العماني من وقت لآخر.

6 البيانات

يقدم البنك كشوف حساب توضح المدفوعات من وإلى كل حساب من خلال القنوات الإلكترونية، أو إلى العنوان الموجود لدينا في سجلاتنا عنك. تتحمل المسؤولية عن تحديث تفاصيل الاتصال الخاصة بك لضمان أنك تتلقى الكشوف منا.

7 سياسة استخدام الحساب

7.1 وفقاً لتعليمات الجهة التنظيمية في الدولة، نحن ملزمون بإبلاغك بأن جميع حساباتك التي لا يجرى عليها أي معاملات خصم فعلية لمدة 12 شهراً، وفيما يتعلق بالحسابات التي لا نستطيع أن نتصل بك بشأنها نظراً لأن تفاصيل الاتصال التي نحتفظ بها في عنك لم تعد منطبقة (ولا يكون لدى البنك معرفة أخرى بمكان وجود العميل)، سيتم اعتبارها حسابات خاملة ويجوز حظرها (بعد عام واحد لجميع الحسابات)، عند الاقتضاء.

7.2 قد يصبح الحساب خاملاً حتى لو كان لدينا حسابات نشطة أخرى باسمك (أو على نفس العنوان القانوني). في حالة الحساب الخامل، يحق لنا التعامل مع الحساب على النحو الذي تحدده الجهة التنظيمية في الدولة ووفقاً لسياستنا.

7.3 سيتم اعتبار الحسابات التي تظل غير نشطة لمدة 24 شهراً على أنها غير مطالب بها ويحق للبنك إغلاق هذه الحسابات بعد تزويدك بفترة إشعار مدتها 60 ¬يوماً.

8 اتصل بنا

- قم بزيارة أحد فروع البنك أو قابل مدير العلاقات الخاص بك.
- راسلنا على بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود - فرع عُمان، 106، الطابق الأول، معرض السلام، منطقة الخوير، بوشر، مسقط، سلطنة عمان ص.ب. 306، الرمز البريدي 115.
- اتصل بمدير العلاقات الخاص بك.
- تفضل بزيارتنا على موقعنا الإلكتروني على https://www.business.hsbc.com/contact-us

9 الإفصاح التنظيمي

صادر عن بنك إتش إس بي سي الشرق الأوسط المحدود فرع عُمان، ص.ب. 306 الرمز البريدي 115، منطقة الخوير بوشر، مسقط، سلطنة عمان، والبنك يخضع للتنظيم من قبل البنك المركزي العماني، وهيئة الخدمات المالية، ويخضع للتنظيم الرئيسي من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

Document Number: LX-01OM-251209-AR. HSBC Group © All rights reserved.
Oman Account Disclosures